

—(191)—

دفع المنكر إلاً بذلك(1).

ويقول الأشعري في مقالات الإسلاميين: (أجمعت المعتزلة — إلاً الأصم — على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف كيف قدرُوا على ذلك) (2). وبهذا ينتهي المعتزلة إلى القول: إنَّ الثورة على الحاكم المنحرف لا يشترك في جوازها وجود الإمام (3)، ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى: [وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي] (4) فإنه تعالى قد عم المكلفين بقوله: [فأصلحوا] وبقوله: [فقاتلوا]. وعلى نحو ذلك أمر الله بقتال المشركين أمراً عاماً لسائر المكلفين، فلا وجه لقصره على الإمام دون غيره (5).

4 — وبالرغم من أنَّ وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشترط فيه: أنَّ لا يؤدي إلى مضرة أعظم منه.. ولا إلى مضرة في ماله أو في نفسه، إلاً أنَّه يختلف باختلاف الأشخاص، فإن كان الرجل ممن يكون في تحمله لتلك المذلة إغزاز للدين حسن، وإلاً فلا (6). وبهذا يقف المعتزلة إلى جانب حركة الإمام الحسين عليه السلام كما يقول القاضي عبد الجبار: (لما كان في صبره على ما صبر إغزاز للدين عز وجل، ولهذا

1 — الفصل في الملل والنحل 4: 187.

2 — مقالات الإسلاميين: 67.

3 — بينما يشترط الشيعة في جواز الثورة على الحاكم الجائر وجود الإمام المعصوم أو الفقيه العادل الذي يقوم مقامه، ولعله إلى هذه النقطة بالذات كانت إشارة القاضي عبد الجبار حين قال: إنَّ الخلاف مع الإمامية يدخل في أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

4 — الحجرات: 9.

5 — المدخل إلى تاريخ الفلسفة 2: 194 للدكتور عبد الحميد الصالح نقلاً عن القاضي عبد الجبار.

6 — شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار: 168.

